المحاضرة الثانية: تعريف المؤسسة العمومية، وظائفها واهدافها

اولا- تعريف المؤسسة العمومية

قبل هذا يجب أن نفرق بين مصطلح المؤسسة العمومية والمرفق العام

- **المرفق العام**: هو منظمة تقوم بأداء خدمة عامة تسيطر عليها الدولة .

- **المؤسسة العمومية**: عبارة عن منشأة تتركب من عوامل مادية، بشرية ومالية، لتكوّن مجتمعة عونا اقتصاديا، ونظاما اجتماعيا، في محيط تؤثر فيه وتتأثر به، و لتوضيح ذلك سنتطرق إلى عدة تعريفات للمؤسسة العمومية.

*- يعرفها M. DRAGO: "كل مؤسسة عمومية هي مؤسسة تمتلك الدولة أو جماعات عمومية أخرى كل رأس مالها أو أغلبيته، يرجع ذلك لطبيعة نشاطها الصناعي أو التجاري تخضع كليا للقانون الخاص وخاصة للقانون التجاري، كالمؤسسة الخاصة، ولطبيعتها العمومية تخضع لعلاقات ومراقبة من طرف السلطات العمومية".

*- ويعرفها الأستاذ L. HOURIOU بأنها "مرفق عام مختص،و متمتع بالشخصية المعنوية ".

*- أما التعريف المعتمد من طرف النظام الموحد للمحاسبة الوطنية فهو تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (Organisation de Coopération Et de Développement Economique)، فهو أن المؤسسة العمومية " هي تلك المؤسسات التي تنتج سلعا، وتقدم خدمات مثل مؤسسة تجارية من أجل بيعها بالسعر الذي يجب أن يغطي تقريبا سعر التكلفة، لكنها ممتلكة من طرف الدولة أو تخضع لمراقبتها ".

*- أما DELION في كتابه (L'*État* et les entreprises publiques) فيعرفها:

"المؤسسة العمومية هي ملك عمومي (Patrimoine publique) مهيأ للقيام بمهمة اقتصادية".

هذا التعريف العام الواسع يتطلب فيما بعد تعريفا اقتصاديا أكثر قبولا، يناسب كثيرا من المؤسسات العمومية حسب طبيعة هيكلها (Statut) القانوني، أو قطاع نشاطها، فهي تلك المنظمات التي تتمتع بالخاصيتين التاليتين:

- بيع سلع أو خدمات بأسعار ثابتة حسب تكلفتها وذلك لأغراض المصلحة العامة.

- الخضوع للسلطات العمومية، وترتكز هذه السلطة على الملكية الكلية لأسهم المؤسسة أو أغلبيتها مباشرة أو عن طريق كيانات أخرى، أو مؤسسات عمومية، أو أيضا عن طريف تعيين مسيرين تكون لهم السلطة في تسيير المؤسسة . يسمح هذا المؤشر بتمييز المؤسسات العمومية عن تلك المؤسسات الخاصة أو ذات المساهمة القليلة للسلطات العمومية.

مما سبق، يمكن أن نستنتج أن جميع التعريفات تتفق على أن المؤسسة العمومية هي وحدة اقتصادية، وظيفتها الأساسية بيع السلع أو تقديم الخدمات للمستهلك، و للسلطات العمومية -دولة كانت أو جماعة محلية - دور في اتخاذ القرارات نتيجة لمساهمتها في ملكية رأس مالها.

كما أن المؤسسة العمومية عبارة عن منشأة تتمتع باستقلال إداري يخول لها تحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله، وذلك بقصد إشباع الحاجيات العامة، و يمنح لها شخصية معنوية، واستقلال مالي وإداري عن الدولة، حيث تتمتع هذه

المؤسسة بنفس عوامل الإنتاج من تجهيزات، موارد مالية وبشرية تتمتع بها أي مؤسسة اقتصادية خاصة، فتختلف عنها فقط في الأهداف والوظائف والملكية، وكذا في التنظيم ومسؤولية إدارتها.

ولهذا يمكن تبني الفكرة التالية: أنه يمكن اشتقاق معنى هذا المفهوم من المصطلح نفسه، إذ أن المؤسسة العمومية هي من جهة، عبارة عن **مؤسسة** ككيان، ومن جهة فهي **عمومية**، أي أنها ذات وجهين أو بعدين:

- **البعد الأول: المؤسسة:** يبدو جليا الاختلاف الواضح في تحديد الباحثين لمفهوم المؤسسة، ولعل السبب في الاختلاف هو تعدد الزوايا التي نظر منها أولئك الباحثون إلى المؤسسة:

- بالنسبة للاقتصاديين: وحدة تقنية للإنتاج تعمل على ضمان استمرار حياتها، في محيطها المتغير عن طريق تطوير استراتيجيتها، التي تسمح لها باغتنام الفرص المتاحة من المحيط و مواجهة تهديداته، فتساهم في سير المجتمع ومشروع التنمية الصناعية لهذا الأخير.

- بالنسبة للإداريين: منظمة اجتماعية تضم أفرادًا أو مجموعات من الأفراد تتمتع بخصائص نفسية اجتماعية، تترجم في شكل فئات اجتماعية مهنية ومستويات مهنية تفرض وجود علاقات سلطة وإشراف معينة، تساهم في تطوير النظام الاجتماعي الذي تنتمي إليه.

- بالنسبة للاجتماعيين: نظام سياسي يعني مكانا للتفاوض المستمر في مختلف الميادين حيث تمارس المؤسسة سلطتها، إذ يصعب عليها نموذجة علاقتها مع الغير فتتنقل من عون إنتاج إلى عون سياسي مفاوض. هذه العلاقات الجديدة لا تخص المؤسسة في حد ذاتها بل تمثل الطابع الثقافي للمجتمع (النظام الكلي).

- **البعد الثاني: العمومية:** غالبا ما يستعمل مصطلح "مؤسسة الدولة" للتعبير عن "مؤسسة عمومية" إذ يميل الكثير من الاقتصاديين إلى تقريب المقابلة بين مصطلح "عمومي" و مصطلح "الدولة". غير أن هذا لا يعني أن المصطلحين مترادفان، و حتى إذا تم قبول هذا الإدعاء، فإنه لا يكون صحيحا و مقبولا، إلا إذا افترضنا أن السلطات العمومية تعكس حقيقة طموحات واحتياجات الجمهور (الأفراد) ،

ثانيا: وظيفة المؤسسة العمومية: من أهم وظائف المؤسسة العمومية:

- الوظيفة الإنتاجية: وهي أهم الوظائف، فلا يمكن توقع مؤسسة بدون إنتاج وتعتمد هذه الوظيفة على حسن التدبير في استخدام الإمكانيات و القدرات المتاحة بما يؤدي إلى الاستفادة منها قدر الإمكان في رفع الإنتاجية حسب الأهداف المسطرة .

- الوظيفة التموينية: إن عملية التموين تعتبر العملية الأساسية لسير عملية الإنتاج، و تشتمل على عمليتين متلازمتين: تتمثل الأولى في عملية البيع، و الثانية في عملية تسيير المخزون.

- وظيفة الصيانة: تعتبر عاملا رئيسيا لضمان صيانة الآلات، و الاستفادة من سير عملية إصلاحها و إطالة عمر الآلات، وبالتالي استمرار العملية الإنتاجية.

- الوظيفة التسويقية: الاستجابة لمتطلبات السوق من خلال عملية بيع السلع والخدمات، و عملية التوزيع، إضافة إلى دراسة متطلبات السوق من كل النواحي كالطلب و المنافسة و الأسعار و الجودة، و التي تتطلب **دراية و خبرة و مداومة من قِبل المسيرين.**

- الوظيفة التمويلية : تعتبر من أهم الوظائف في نشاط أعمال المؤسسة، فلا يمكن لأي مؤسسة أن تقوم بنشاطها من إنتاج، وتسويق وغيره من وظائف المشروع دون توفر الأموال اللازمة لتمويل الإدارات التشغيلية، كما أنها تقرر مع هذه الإدارات حجم الأموال، التي تستخدم و الأغراض التي ستوجه إليها .

- الوظيفة الإدارية: تختص بعملية تسيير المؤسسة، وذلك برعاية العلاقات بين مختلف الوظائف داخل المؤسسة و تطويرها، لضمان السير الحسن للمؤسسة. وبصفة عامة نجد أن التنظيم يمثل أحد العناصر المكونة للتسيير فهو يأتي بعد وضع الخطط، للوصول إلى هدف معين، ولتحقيق ذلك لابد من القيام باستخدام مواد وتجهيزات إضافة إلى قدرات إنسانية (فكرية وجسدية) ، والهدف من كل هذا هو الحصول على أكبر مردود ممكن، اعتمادا على التنظيم السليم.

فإذا أخذنا تنظيما معينا لمؤسسة ما على مستوى التنظيم الإداري: إدارة الإنتاجفهي كالتالي: إدارة المبيعات، الإدارة المالية، كل ذلك تحت إشراف المديرية. يمكن تمثيل ذلك وفق المخطط البياني

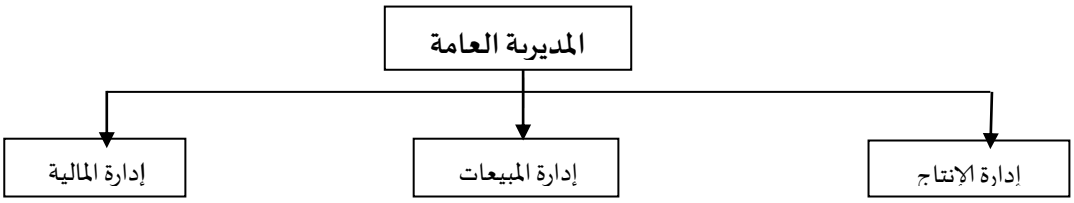

ثالثا - اهداف المؤسسة العمومية

كل مؤسسة تهدف إلى وضع سياسة إنتاجية على المدى المتوسط والطويل ومن بين **الأهداف الرئيسة:**

- الاستقلال الاقتصادي. ثم التكامل الاقتصادي على المستوى الوطني .
- إنتاج سلع متعددة الأثمان في إطار المنافسة.
- تلبية احتياجات الأسواق المحلية.
- تقليل الصادرات من المواد الأولية وتشجيع الصادرات من الفائض في الإنتاج.
- رفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع.
- تحقيق عائد مناسب على رأس المال المستثمر وتحقيق معدل من الربح.
- تشغيل أكبر عدد من اليد العاملة و امتصاص البطالة.
- الحد من الواردات خاصة السلع الكمالية.

بالإضافة إلى هذه الأهداف، فإن الهدف الرئيسي للمؤسسة العمومية من الجانب الاجتماعي يتمثل فيما يلي:

- تطوير العاملين من الناحية الروحية، والذهنية، و خلق الوعي بأهمية المؤسسة و أنها في خدمة الاقتصاد الوطني بالنسبة للعامل والمجتمع، وضرورة حماية هذا الوعي وتنميته.

- المبادرة في دفع الرواتب و التحفيزات.

- زيادة العلاقات بين العمال فيما بينهم من أجل زيادة تماسك العمل الجماعي في الإنتاج وبالتالي تحسين القيادة الصحيحة لإدارة المؤسسة ومشاركة العمال فيها.

- تدريب العمال الناشئين، وتأهيلهم ليكونوا عمالا اختصاصيين من أجل زيادة إنتاجية العمل والتي ترتبط بدورها بزيادة الدخل القومي العام للبلد.

- تعريف القطاع الخاص

تعددت تعريفات القطاع الخاص، إلا أنها ذهبت إلى المعنى نفسه تقريبًا، نذكر منها:

- القطاع الخاص هو "ذلك الجزء من الاقتصاد غير الخاضع لسيطرة الدولة، ويُدار وفقًا لاعتبارات الربحية".

- كما يُعرَّفُ القطاع الخاص بأنه "القطاع الذي يُدار بمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال، وفيه تتولى آليات السوق توجيه دفَّة الأمور للأنشطة الاقتصادية الخاصة، وتسعى إلى تحقيق أقصى ربحٍ ممكن".

- ويعرف القطاع الخاص أيضًا على أنه "القطاع المملوك للخواص وتتولى آليات السوق توجيهه ويسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربحٍ ممكن. "

ويمكن تقسيم القطاع الخاص إلى قسمين:

- قطاع خاص منظم: وهذا القطاع يعمل في إطارٍ منظم، حيث يمسك في عمله وتعامله حسابات نظامية.

- قطاع خاص غير منظم: وهو القطاع الذي لا يمسك في عمله وتعامله حسابات نظامية وهو قطاع حرفي.

- مقارنة بين القطاع العام والقطاع الخاص:

يمتاز القطاع الخاص بالعديد من الإيجابيات، منها:

- تشجيع قيام وتوسع المنشآت الخاصة، وتنافسها فيما بينها، وبين القطاع العام لكسب العملاء.

- تقليل البيروقراطية الحكومية والروتين في تقديم السلع والخدمات.

- تحسين النوعية (أو الجودة) بشكل مستمر.

أما القطاع العام يتمتع بالمزايا الآتية

- من الأسهل على الأفراد الحصول على الوظائف في القطاع العام.

- وجود القطاع العام يأخذ في الاعتبار التوجهات العقائدية والسياسية.

- يهدف الى تحقيق العداة الاجتماعية .